جامعة دمياط

كلية الآداب

قسم علم الاجتماع

مظاهر تمكين المرأة في الأسرة والمجتمع

" رؤية وتحليل اجتماعي "

إعـــــداد

د / إسلام سرور الدسوقي محمد زيادة

المدرس بقسم علم الاجتماع

كلية الآداب –جامعة دمياط

العام الجامعي

1445ه / 2024 م

مظاهر تمكين المرأة في الأسرة والمجتمع

" تحليل اجتماعي لثلاثية نجيب محفوظ "

الملخص

تتمحور هذه الدراسة حول رصد مظاهر تمكين المرأة في الأسرة والمجتمع كما جاءت في ثلاثية نجيب محفوظ، ويندرج تحت هذا الهدف عدة أهداف فرعية وهي معرفة نماذج المرأة التي جاءت بالرواية ، والتعرف على أهم المتغيرات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بتمكين المرأة في الأسرة والمجتمع .

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي واستخدمت طريقة تحليل المضمون لثلاثية نجيب محفوظ

وقد توصلت الدراسة إلى وجود العديد من مظاهر تمكين المرأة في الأسرة والمجتمع سواء تمكين اجتماعي أو ثقافي أو اقتصادي ، بالإضافة إلى وجود عدد من نماذج المرأة في الرواية مثل نموذج الأم ، نموذج المرأة الساقطة ، نموذج المرأة المثقفة ، بالإضافة إلى وجود عدد من المتغيرات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بتمكين المرأة مثل العادات والتقاليد والمعتقدات.

كلمات افتتاحية (تمكين المرأة ، المرأة، الأسرة)

Manifestations of women's empowerment in the family and society

A social analysis of Naguib Mahfouz's trilogy

Abstract

This study revolves around monitoring the manifestations of women's empowerment in the family and society as depicted in Naguib Mahfouz's Trilogy. Under this objective, there are several sub-goals, including identifying the models of women presented in the novel and recognizing the key social and cultural variables .associated with women's empowerment in the family and society

The study relied on the descriptive method and used content analysis .of Naguib Mahfouz's Trilogy

The findings of the study revealed that there are many manifestations of women's empowerment in the family and society, whether social, cultural, or economic empowerment. Additionally, there are various models of women in the novel, such as the mother model, the fallen woman model, and the educated woman model. Furthermore, the study identified several social and cultural variables associated with .women's empowerment, such as customs, traditions, and beliefs

Keywords: women's empowerment, women, family

مقدمة الدراسة:

المرأة نصف المجتمع ، تلد وتربي النصف الآخر، ولها دورها الفعال الذي لا ينكر سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع ، ففي محيط الأسرة هي الحجر الأساسي والركن العتيد الذي يلجأ إليه الأبناء لحل مشاكلهم ، فهي منبع الأمن والأمان بالنسبة لهم ، وفي المجتمع تعد الركيزة الأساسية لبنائه ، حيث لها القدرة على تبوأ المناصب السياسية والاجتماعية والثقافية

ومع تطور المجتمع وانتشار ثقافة التعليم للجميع استطاعت المرأة القيام بأداء أدوارها المنوطة بها سواء في الأسرة أو المجتمع ، وبالتالي لم يقتصر دورها على عملية حفظ واستمرار النوع بل تعدت ذلك إلى المساهمة في بناء وتطوير المجتمع.
وفي الحقيقة ، لا يمكن إغفال دور الأدب في تجسيد تلك القضايا الهامة ، حيث لعب دوراً رياديا في تصوير أهم مظاهر تمكين المرأة في الأسرة والمجتمع ، وحيث أن الأدباء يستمدون تجاربهم من المجتمع الذين يعيشون فيه متأثرين به ، فهذا تأكيد على أن الأعمال الأدبية في ذاتها ظواهر اجتماعية نابعة من البيئة الاجتماعية وتعبر عن الواقع الفعلي المعاش ، فالأدب لا يمكن أن ينفصل عن سياقه المجتمعي ، فكل نص أدبي ليس سوى تجربة اجتماعية ، وبالتالي لا أدب بدون مجتمع ، ولا مجتمع بدون أدب ، وهذا ما يؤكد على العلاقة الوثيقة بين الأدب والمجتمع .

مشكلة الدراسة :

تمثل المرأة من زمن بعيد موضوعاً من الموضوعات المهمة التي شغلت اهتمام العلماء المفكرين على حد سواء ، وربما كان من بين الأسباب التي شكلت دعائم هذا الاهتمام تلك الفروق التي يمكن ملاحظتها بين الجنسين في عدد من السمات والخصائص المهمة .([1])

ومع مرور الوقت لم يعد يقتصر أهمية دورها في الحياة علي عملية حفظ بقاء واستمرار النوع بل تعدت ذلك إلي المساهمة في بناء وتطوير المجتمع ، فهي المسئولة شأنها شأن الرجل عن تنمية وبناء المجتمع وتحقيق نموه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ،([2]) وبالتالي أصبحت قضايا المرأة محوراً للاهتمام ومجالاً للبحث والتغيير في كثير من الدول ، نظراً لإدخال وضعها وواقعها المستند إلي كثير من المتغيرات والتركيبات الاجتماعية ، وبذلك فإن تحسين واقع المرأة عامة والمصرية خاصة أصبح مطلباً عالمياً ، وأصبح مفهوم تمكين المرأة والإجراءات المتبعة للوصول له مقياساً مهماً ومرتكزاً أساسياً لتحديد وضعها بشكل عام .([3])

ولقد مرت المرأة في حياتها بمراحل مهمة ، اختلفت فيها قدرتها في التمكين والتأثير في الأسرة والمجتمع ، فمن زمن اقتصر دور المرأة على مجرد كونها خادمة لأسرتها خاضعة لسلطة الرجل يتحكم فيها كما يشاء ، أما في الوقت الحاضر تجاوزت مرحلة كونها خادمة للأسرة إلى الخروج والتأثير في المجتمع واعتبارها عضواً مشاركاً في الأسرة له كيانه وتمثل نصف المجتمع.
وبالتالي تتحدد مشكلة الدراسة في هذا البحث في تناول مظاهر تمكين المرأة في الأسرة والمجتمع في ثلاثية نجيب محفوظ ، وتتبلور مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي مؤداه: ما مظاهر تمكين المرأة في الأسرة والمجتمع كما وردت في ثلاثية نجيب محفوظ؟

أهداف الدراسة:

1- التعرف على مظاهر تمكين المرأة في الأسرة والمجتمع كما جاءت في ثلاثية نجيب محفوظ
2- التعرف على نماذج المرأة التي عرضتها الرواية.
3- التعرف على أهم المتغيرات الاجتماعية التي ارتبطت بتمكين المرأة في الأسرة والمجتمع كما وردت بالثلاثية .
4- التعرف على أهم المتغيرات الثقافية المرتبطة بتمكين المرأة في الأسرة والمجتمع بالثلاثية

تساؤلات الدراسة:

1- ما مظاهر تمكين المرأة في الأسرة والمجتمع كما جاءت في ثلاثية نجيب محفوظ؟
2- ما نماذج المرأة التي عرضت الرواية؟
3- ما أهم المتغيرات الاجتماعية التي ارتبطت بتمكين المرأة في الأسرة والمجتمع كما وردت بالثلاثية ؟
4- ما أهم المتغيرات الثقافية المرتبطة بتمكين المرأة في الأسرة والمجتمع بالثلاثية؟

مفاهيم الدراسة :

إن لكل مجتمع لغته الخاصة ، ولكل علم أيضاً مفاهيمه الخاصة به ، بل إن كل بحث له مفاهيمه الخاصة به التي قد تختلف عن المفاهيم المستخدمة في بحث آخر([4])، وتعد المفاهيم عبارة عن أفكار يمكن تعريفها وفهمها بطرق مختلفة ولابد أن تكون واضحة لمختلف المفاهيم المستخدمة وأن تكون صالحة للاستخدام العلمي في البحث ([5]).

- **مفهوم التمكين :**

يعرف التمكين لغويا علي أنه " أتقن " أي جعله قادراً على ، كما يحدد البعض معنى التمكين بأنه :

1- القدرة على فعل شيء أو إحداث نتائج
2- السلطة الممنوحة
3- القدرة الرسمية أو السلطة اللازمة للفعل أو الأداء .
4- امتلاك الأمر والضبط على الآخرين .

ويشير مفهوم التمكين إلى أنه عملية تعليمية تهدف إلى زيادة قدرات الأفراد من خلال التفاعل مع المشكلات التي تواجههم داخل المجتمع المحلي ، وهذا ما يؤكد عليه " كريس أوبرن " حيث يري أن التمكين يهدف إلى حصول الأفراد والجماعات المحرومة من الخدمات على الموارد الأساسية عن طريق المشاركة في اتخاذ القرارات المجتمعية ([6]).

ويشير إلى القدرة على إحداث التغيير والتأثير في حياة الآخرين وفي المجتمع ، بحيث يكون الفرد قادراً علي صنع الاختلاف والتميز من خلال المفاضلة من خيارات حياتية متعددة ([7])

وقد عنيت الأمم المتحدة بوضع عدد من المؤشرات الكمية والقابلة لقياس مفهوم التمكين ، حتي يمكن قياس مدى تمكين المرأة في مختلف المجتمعات ، وهي تمثل في الوقت نفسه أهم الاحتياجات التنموية للمرأة ، ومن أهم هذه المؤشرات :

1- مشاركة النساء في المواقع القيادية .
2- مشاركة النساء في اللجان والمواقع .
3- إقامة فرص التعليم والتدريب غير التقليدية أمام النساء .
4- مشاركة النساء في عملية صنع واتخاذ القرارات .
5- اكتساب النساء مهارات تنظيمية لإنشاء مجموعة للمطالبة بحقوقهن .([8])

المفهوم الإجرائي للتمكين :

هو تعزيز قدرة المرأة للمشاركة في حياتها الخاصة والحياة العامة ، بحيث يؤدي ذلك إلى إحداث تغيير إيجابي في المجتمع .

- **مفهوم المرأة**

إنسان يمثل النصف الآخر من العنصر البشري في المجتمع، وتحمل جينات أنثوية من الميلاد بما يميزها عن الرجل ، ولها بنية وطبيعة جسدية خاصة تختلف عن بنية الذكر ، ولها قدرات أخرى تميزها وتختص بها .([9])

- **مفهوم الأسرة**

تشير كلمة الأسرة من الناحية السوسيولوجية إلى معيشة رجل وامرأة أو أكثر معاً على أساس الدخول في علاقة جنسية يقرها المجتمع ، وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات كرعاية الأطفال وتربيتهم ، ويجمع معنى (الأسرة) بين الزواج والإنجاب ، وتشير كذلك إلى مجموعة المكانات والأدوار المكتسبة عن طريق الزواج والإنجاب .([10])

وفي " القاموس الاجتماعي " تعرف الأسرة بأنها : رجل وامرأة أو أكثر، يرتبطون معا برابطة القرابة أو علاقات وثيقة أخرى ، بحيث يشعر فيها الأفراد البالغين بمسئوليتهم نحو الأطفال سواء كانوا هؤلاء أبناءهم بالتبني أو أبناءهم الطبيعيين .([11])

المفهوم الإجرائي للأسرة

هي النظام الاجتماعي الأول الذي ينتمي إليه الفرد ويشعر بكيانه فيه ، تتميز العلاقة بين أعضائه بالارتباط الوثيق والود ، وتتألف الأسرة على الأقل من زوج وزوجة .

- **مفهوم المجتمع :**

هو مجموعة من الأفراد التي تتشابه في الأفكار والمعتقدات والآراء واللغة والتقاليد والأعراف ، ويعيشون داخل منطقة جغرافية محددة ، كما تربطهم العلاقات الاجتماعية التي تولد عمليات التفاعل الإنساني ، حيث لكل فرد وظيفة معينة تعمل على بناء الهيكل الاجتماعي الشامل ، كما يشعر الأفراد داخل هذه الدوائر بالانتماء أو روح الجماعة . ([12])

ويعرفه " هوبهوس " بأنه مجموعة من الأفراد تقطن على بقعة جغرافية محددة من الناحية السياسية ومعترف بها ولها مجموعة من العادات والتقاليد والقيم والأحكام الاجتماعية والأهداف المشتركة المتبادلة والتي أساسها الدين واللغة والتاريخ .([13])

المفهوم الإجرائي للمجتمع :

مجموعة كبيرة من الناس يعيشون في منطقة جغرافية معينة تجمعهم عادات وثقافات مشتركة ويعيشون وفق أسس وقوانين واحدة .

التوجه النظري

اعتمدت هذه الدراسة علي النظرية النسوية

النظرية النسوية

تعرف " النسوية " بأنها : الاعتقاد في حتمية اكتساب النساء نفس الحقوق بالنسبة للرجال ، كما تعد منظومة فكرية تدافع عن مصالح النساء وتدعي إلى توسيع حقوقهن .([14])

ويجمع الكثير من الباحثين بأن البدايات الأولى للحركة النسوية قد ظهرت في القرن التاسع عشر ، وتحديداً عند بدء وعي المرأة بذاتها ومحاولة إزاحة الظلم الواقع عليها إلا أن التغيير الحقيقي لهذه الحركة لم يبدأ إلا في الثلث الأخير من القرن العشرين ، تحديداً عندما بدأت الحركات النسوية بالتكتل والتشكل الممنهج الذي يسير وفق جملة من الأفكار الواضحة والمحددة في سياقات غير مضطربة ثم أطلق عليها النسوية ، وبدأت بوصفها أسلوباً في الحياة الاجتماعية والفلسفية والأخلاقيات يعمل على تصحيح وضع النساء المتدني الذي يحط من شأن المرأة ويحقرها ، وفي مواجهة السيطرة الذكورية أو التحيز الجنوسي الذي أثر في البنية الثقافية بشكل عام .([15])

ومن هنا فالنظرية النسوية تسعي إلى المساواة بين الرجال والنساء كما تسعى إلى الكشف عن الواقع الفعلي لأدوار النساء والرجال والفرص التي تتاح لكل منهما ، وكذلك الكشف عن مستوى التحيز للذكور ، وعلى ذلك تهتم النسوية بمحاربة الرغبة في بقاء الاختلاف في صورة النساء والرجال ، وكذلك محاربة التمييز والإعلاء من قيمة الرجل عن المرأة .([16])

ويحتوي الاتجاه النسوي على أحد أحدث المفاهيم ألا وهو " مفهوم النوع " ، والذي عرفه المؤرخ " جون سكوت " بأنه متغير بنائي في العلاقات الاجتماعية يستند على الاختلافات بين الجنسين ، ويمثل النواة الأولي في تشكيل علاقات قوة محددة .([17])

وإلى جانب مفهوم النوع الذي يرتكز على الفوارق ذات المنشأ الاجتماعي بين الجنسين ، هناك مفهوم آخر يحتل مكانة محورية في الاتجاه النسوي ، وهو مفهوم " الجنس " والذي يشير إلى الفروق الطبيعية بين الجنسين أو بمعني آخر الفروق التي ترتبط بالجوانب البيولوجية .([18])

مما سبق نستنتج أن الرجال كان لهم الأولوية في تولي المناصب دون غيرهم من النساء ، كما كانوا يتمتعون بالحرية والقدرة علي أداء أدوارهم والتمكين والتأثير في

المجتمع ، وعلي الجانب الآخر كانت المرأة تعاني من بعض القيود التي تمنعها من ذلك نتيجة الاستغلال والاضطهاد والتبعية .

النظرية النسوية وموجاتها الثلاثة :

الموجة النسوية الأولي :

هي مرحلة ما يسمي بالنهضة ، وتعتبر مرحلة هامة في كونها سببا في تغيير وجهة النظر السائدة عن المرأة في المجتمع اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وتاريخياً ، وقد ارتبطت الإسهامات النسوية في تلك المرحلة بحركات التحديث والإصلاح الاجتماعي عقب مرحلة ما بعد الاستعمار ، وقد اعتمدت على الإضراب المنظم للحصول على الحقوق إلى جانب إبراز حق التصويت والمساواة في الأجر بين العمال والعاملات .([19])

الموجة النسوية الثانية :

لقد استطاعت النسوية في موجتها الثانية أن تنتقل نقلة نوعية شديدة الأهمية ، فقد تجاوزت أفكارها الأساسية في المساواة مع الرجل ، وبدأت تعيد قراءة المنظومة الثقافية القائمة لتبين من خلال ذلك مدى انحياز هذه المنظومة إلي الذكر ، كما تبين أيضا الكيفية التي يمكن من خلالها أن يظهر وعي المرأة بذاتها بوصفها جزءا أصيلا في الثقافة الغربية، فلا يمكن أن تكتمل هذه الثقافة إلا بالاهتمام بالمرأة على القدر نفسه الذي تهتم به بالرجل ([20]).

وقد ساعدت هذه الحركة في إبراز بعض قضايا المرأة المعاصرة ، واهتمت بالأمور المتعلقة بالقضايا الجنسية لكل من الرجل والمرأة ، حيث قامت المرأة بمناهضة الأوضاع والأفكار السائدة عن ضعف المرأة وتخلفها وسلبياتها مقارنة بالرجل ، كما قامت بتغيير الأفكار التقليدية المتوارثة عن الفوارق بين الجنسين ،([21]) حيث تبنت قضايا أكثر خصوصية واقتراباً من جسم المرأة نفسها وليس فقط حقوقها السياسية والقانونية ، وكانت العناوين الأساسية للموجة الثانية من الحركة النسوية هي الحقوق الإنجابية ومقاومة القمع الجنسي ، وعلاقات القوة في الأسرة ومكان العمل وحق المرأة في المجال العام عبر خروجها للعمل ، والمشاركة بفعالية في الحياة الاقتصادية .([22])

الموجة النسوية الثالثة :

ظهرت في بداية القرن العشرين ارتباطاً بظهور ما بعد البنيوية وأفكار ما بعد الحداثة مصطلح يصف تجدد الاهتمام بالدعوة النسوية من جانب الجيل الشباب من النساء اللاتي لا يردن أن يصفن بتسمية ما بعد النسوية .

وتتميز الموجة النسوية الثالثة بالرغبة في معالجة صور الخلل الاقتصادي والعنصري إلى جانب قضايا المرأة ، لكنها لم تحقق بعد شهرة واسعة ولم تنجح حتي الآن في كسب التأييد الحماسي الذي تحقق للموجة الثانية في أوجها .([23])

منهج الدراسة :

يتحدد منهج الدراسة في ضوء موضوع الدراسة من ناحية والأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها من ناحية أخرى ، وفي ضوء ذلك فإن المنهج المناسب لهذه الدراسة هو " المنهج الوصفي " وذلك لوصف مظاهر تمكين المرأة في الأسرة والمجتمع .

طريقة الدراسة :

نظرا لطبيعة المادة التي تقوم عليها الدراسة والتي تم اختيارها لمعرفة المتغيرات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بتمكين المرأة في الأسرة والمجتمع فقد اعتمدت هذه الدراسة على " طريقة تحليل المضمون الكيفي " كطريقة يمكن من خلالها تقصي هذه الإشكالية وذلك باعتباره من أنسب الطرق التي تستخدم عند تحليل الأعمال الأدبية .

عينة الدراسة

قامت الباحثة باختيار ثلاثية نجيب محفوظ والتي تضمنت (قصر الشوق ، السكرية ، بين القصرين) ، حيث أنها أكثر ملاءمة لتناول مظاهر تمكين المرأة في الأسرة والمجتمع .

انتماءات الدراسة :

تنتمي هذه الدراسة إلى علم اجتماع الأدب بشكل مباشر ، كما تفيد بشكل غير مباشر في مجال " علم اجتماع المرأة " ، وكذلك علم الاجتماع العام .

أهم مظاهر تمكين المرأة في الأسرة والمجتمع :

تمهيد

لم تعد تقاس الدول بما تمتلكه من كنوز في باطن الأرض ، بل تقاس بما لديها من قوى بشرية معدة ومؤهلة ومدربة في كافة المجالات ، وإن الاهتمام بها يعتبر من أهم الإنجازات ، ذلك لأن الطاقات البشرية يمكن أن يطلق عليها الثروات البشرية ، وأن نصف تلك الثروة يتمثل في تمكين المرأة ومشاركتها في المجتمع .[24]

إن تطور اي مجتمع بات يقاس بدرجة التطور الثقافي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة ومساهمتها الفعالة في البناء الحضاري للمجتمع ، فإن المجتمع الذي يحترم حقوق المرأة ويتعامل معها كإنسان متكامل له كامل الحقوق الإنسانية ويؤمن بدورها المؤثر في بناء المجتمع يكون مجتمعاً قد بلغ مرحلة من الوعي الإنساني ، ويكون قد تخلص من التقاليد والأعراف البالية التي سادت المجتمع ، والتي تسلب كرامة المرأة وتضعها في مكانة أقل من مكانتها الحقيقية .[25]

ولقد حصلت تغيرات جذرية ومهمة في واقع المرأة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وتمثلت السمة الرئيسية لهذه التغيرات فيما طرأ على الأدوار النوعية للمرأة التي تناسب طبيعتها باعتبارها امرأة ، حيث بدأ تشغيل المرأة في مواقع لم يكن يتاح لها الاقتراب منها سابقاً ، ودخلت المرأة الحياة العامة بكافة جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وأصبحت مساهمة وفاعلة ومشاركة في كثير من المجالات .([26])

ومن هنا فدور المرأة ليس هامشياً ولا أمراً ثانوياً يمكن الاستغناء عنه ، بل هو دور محوري ويقع في القلب من الحركة المجتمعية ، لأن المرأة كما يقال " نصف المجتمع " وتلد وتربي النصف الآخر ، فكأنها المجتمع كله ، تلك حقيقة يجب علينا أن ننتبه إلى أهميتها ، وعلينا أن نعي أن أي تهميش لدور المرأة إنما هو تهميش للمجتمع ككل ، وتعويق لحركته وتطوره ، فيشبه المجتمع حينئذ من يتحرك على ساق واحدة ولا يكون قادراً على المنافسة .([27])

مبادئ تمكين المرأة :

1- المشاركة : حيث يعد مبدأ المشاركة من أهم مبادئ التمكين ، حيث أنه يبني أساس عملية المشاركة من جهة المرأة والمشاركة في حلها بناءً على قدراتها واستثمار مواردها.
2- الاعتماد على الذات : يسعى مدخل التمكين إلى العمل على تنمية قدرات المرأة الشخصية لكي تتمكن من مواجهة مشكلاتها بنفسها وبأقل الإمكانيات المتاحة لها .
3- العدالة المجتمعية : حيث يسعى التمكين إلى إحداث وتحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع ، والعمل على الدفاع عن الأفراد المحرومين والضعفاء ، وذلك يتم بأسلوب موضوعي بعيداً عن الحيز الشخصي .
4- البدء مع المجتمع من حيث هو : حيث يتعامل التمكين مع المرأة من حيث هي ، ثم محاولة مساعدتها على تنمية قدراتها والتعامل معها حسب مواردها المتاحة فقط ، ثم محاولة تنميتها وإيجاد مصادر أخرى لتدعيمها .([28])

- **مظاهر تمكين المرأة**

التمكين الاجتماعي للمرأة :

حيث يعتبر التمكين الاجتماعي هو الزيادة المتحققة على قوة المرأة وأدوارها الاجتماعية ، والتي تتمتع بها ضمن إطار العائلة والمجتمع عن طريق مشاركتها المتواصلة في البرامج التدريبية مما يكسبها بعض المهارات والقدرات عن طريق معرفتها وقدرتها في اتخاذ القرارات الأسرية والمكانة التي تتمتع بها داخل الأسرة والمرتبطة بالأدوار

والمهام التي تعكس هذه المكانة ، بالإضافة إلى مشاركتها بالقيام بأدوار مجتمعية عن طريق العمل بشكل تطوعي بدون مقابل مادي ضمن مشاريع وبرامج تنموية تخدم مجتمعها المحلي ، مما يساهم في تحسين مكانتها الاجتماعية ضمن نطاق المجتمع .([29])

إن دور المرأة في هذا المجال له أهمية كبيرة سواء كانت في الأسرة أو في المجتمع ككل ، ودورها الذي يتضمن تنشئة الأطفال وتربيتهم التربية اللائقة بالمجتمع والأسرة ، خاصةً إذا كانت مؤهلة تأهيلاً جيداً لهذا الدور من الناحية الاجتماعية والثقافية والصحية الجسمية والعقلية .

وبالنسبة لتمكين المرأة الاجتماعي فإن استراتيجية 2030 (التي اعتمدها الرئيس عبدالفتاح السيسي في 8 مارس 2017 م) تستهدف حصول النساء على حقوقهن في المجالات المختلفة ، وتوفير خدمات التعليم والصحة ، وكذلك مساندة المرأة التي تعيش في ظروف صعبة ، بما في ذلك المرأة المسنة والمعاقة ، وتمكين الشابات وزيادة مشاركتهن الاجتماعية ، مما يحسن من وضع المرأة ، ويساعدها على التمكين من أداء أدوارها في حياتها الخاصة والعامة .([30])

والتعليم هو أحد المؤشرات الدالة على الوضع الاجتماعي للمرأة ، وهو أيضاً أهم عناصر تقدم الأمة لما له من دور في تنمية الإنسان عقلياً ووجدانياً ، ولما يوفره من أساسيات تساعده على تمكينه من التعامل مع مفردات العصر الحديث ومن التكنولوجيا والمعارف المتراكمة ، ويعد الطريق إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والدليل على ذلك أن التعليم يحتل أولوية متقدمة ، خاصة في الدول التي تتربع على قمة المجتمع العالمي اقتصادياً وعلمياً وتكنولوجياً وعسكرياً .([31])

ودورها الثقافي لا يقل أهمية عن دورها الاجتماعي ، لأنها تعتبر المدرسة الأولى التي تتولى تعليم الأطفال منذ نشأتهم ، ولهذا دأبت المؤسسات التي تدعم تنمية المرأة إلى المناداة بتأهيل المرأة تأهيلاً يليق بدورها المناط إليها ، وتعليمها وتثقيفها لتؤدي دورها على أحسن وجه ، ولتكون متفتحة لما يدور حولها ، بحيث تستطيع أن تشق طريقها لإنشاء جيل مثقف متعلم قادر على أن يعيش في مجتمع مؤهل ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً.([32])

ويمكن تمكين المرأة تعليمياً من خلال :

- التأكيد على أهمية التعليم في حياة المرأة بصرف النظر عن السن .
- توفير الكتب الدراسية اللازمة .

- توعية المرأة بطبيعة الأسباب التي تؤدي إلى تسرب الأبناء من التعليم وضرورة متابعتهم في المدارس
- تدريب المرأة على حل مشكلاتها بنفسها .
- توفير فرص التدريب على الحرف التي تمكن المرأة من زيادة دخلها .([33])

إن تمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار الأسري سواء أكانت الزوجة أو الأم أو الابنة أو الأخت ، لا يعني صراعاً أو مزاحمة لسلطة الرجل داخل الأسرة ، وإنما يحقق ذلك شروط قيام المرأة بدورها كشريك كامل مما يحقق التوازن في العلاقات والأدوار ، والتوازن شرط ضروري لتلافي مخاطر الصراع الذي يهدد استقرار العلاقات في الأسرة والمجتمع ، فالمرأة التي تشعر بتوازن العلاقة مع أفراد أسرتها ، إنما تشعر بالأمان والاستقرار ، مما يتيح لها فرصة أفضل للقيام بدورها في تحمل مسئوليتها كأم وزوجة وامرأة عاملة بدون الحاجة إلى الدخول في صراع خفي مع الزوج ،أو إلى كثرة الإنجاب من أجل الاحتفاظ بالزوج .([34])

وتبذل مصر جهداً كبيراً لتحسين وضع المرأة المصرية من خلال اتخاذ عدد من الإجراءات التي تعمل علي تمكينها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والقضاء على مظاهر التمييز ضدها ، بالإضافة إلى تحقيق إصلاح تشريعي يخدم هذا التوجه ، فصلاً عن اتخاذ إجراءات تهدف إلى تغيير القيم والمفاهيم المجتمعية الخاطئة المؤثرة سلباً على المرأة وتفعيل دورها ، حيث تؤمن الدولة بأن التنمية الشاملة لا يمكن أن تتحقق دون مشاركة إيجابية من المرأة ، باعتبارها نصف المجتمع ، كما تتبنى الدولة سياسات تؤدي إلى تدعيم مكانتها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتشجيعها على المشاركة السياسية بجميع أنواعها .([35])

وتتمثل مؤشرات التمكين الاجتماعي للمرأة في :

- اتخاذ وصنع القرار
- زيادة مكانة المرأة والشعور بالتقدير
- الاعتماد على الذات والثقة بالنفس واحترام الذات
- التخطيط للمستقبل
- الوعي
- التحرر من الاستغلال والعنف والسيطرة .([36])

التمكين الاقتصادي للمرأة :

يعتبر التمكين الاقتصادي مفهوماً حديثاً ظهر في التسعينات من القرن العشرين ، وهو مفهوم يعترف بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية ، ويسعي إلى القضاء على جميع مظاهر

التمييز ضدها ، من خلال آليات تمكنها من تقوية قدرتها والاعتماد على الذات ، ويسعى إلى تمليك النساء لعناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية ، وتمكينهن من التأثير في العملية التنموية وممارسة حق الاختيار وذلك من خلال :

- تمكين النساء من التحكم أي توفير الخيارات والبدائل
- توفير الفرص لدعم شبكات الأمان الاجتماعي
- تمكين النساء من أن يشكلن قوة تفاوضية لتحسين مكانتهن .([37])

بالنسبة للمرأة يؤدي التمكين الاقتصادي إلى إحساس المرأة بقيمتها ، وبحقها في تحديد خياراتها بعد أن تمنح لها الخيارات وحقها في الوصول إلى الموارد وضبط سير حياتها داخل المنزل وخارجه ، وقدرتها على التأثير في التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لخلق وضع اقتصادي واجتماعي أكثر إنصافاً على المستوى الوطني والمستوى العالمي ، ومن ثم يؤدي التمكين الاقتصادي للمرأة إلى حصولها على حقوقها الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم توفير التأمينات الاجتماعية مثل التقاعد ، والتأمين ضد المرض والفقر والشيخوخة والبطالة والعجز عن العمل والإجازة مدفوعة الأجر، والرعاية الصحية وتهيئة العمل اللائق ، فتنتقل المرأة من حالة التهميش والاستضعاف إلى تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين ([38]).

إن تمكين المرأة اقتصادياً يهتم ببناء وعيها بذاتها وبقدراتها وبدورها الفعال ومهاراتها في المشاركة الاقتصادية وكل ما من شأنه توفير الاعتماد على الذات والتقوية للمرأة ، ويكفل لها حرية التصرف في دخلها وعملها وقيامها بمشروع خاص بها أو شغلها لعمل سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص ، وقدرتها على تغيير مستوى معيشتها ويمكنها من اتخاذ القرارات والمطالبة بالحصول على الحقوق والخدمات ، وتحتاج المرأة لتمكينها اقتصادياً أن تتاح أمامها فرص الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية ، بما في ذلك خدمات الائتمان والادخار والتأمين ، والوصول إلى التعليم والتدريب والتكنولوجيا والأسواق ، كما تحتاج أن تمنح لها اهتماماً خاصاً لمواكبة مجالات تخصصها مع احتياجات السوق من خلال التدريب المهني خاصة في مجال المهارات غير التقليدية والتدريب على التكنولوجيا الجديدة .([39])

ويؤدي إدماج المرأة في النشاط الاقتصادي وارتفاع نسبة مشاركتها في سوق العمل إلى تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية ، وأول هذه المكاسب متعلق بالمرأة ، حيث يمكنها من الحصول على فرص التوظيف التي تؤمن لها مصدراً دائماً للدخل ، ومن ثم ينخفض احتمال تعرضها للمشاكل الاقتصادية ، أما بالنسبة للمكاسب التي تحققها المشاركة المتزايدة للمرأة في سوق العمل الاقتصادي ككل فهي تحقق الاستغلال الأمثل للموارد

البشرية المتاحة على المستوي القومي ، مما يؤدي للوصول إلى معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة .([40])

أما أهمية التمكين الاقتصادي بالنسبة للمجتمع فهي لا تقل عن أهميته بالنسبة للمرأة نفسها ، فالتنمية التامة والكاملة لا تتحقق في أي مجتمع إلا بأقصى مشاركة ممكنة من جانب المرأة في جميع الميادين ، فالمرأة عنصر فاعل في المجتمع لما لها من أدوار متعددة تحكم جميع الأبعاد الحياتية وتحدد جميع جوانبها وتؤثر فيها ، وإدراكاً لأهمية تمكين المرأة أصبحت الدول في تسابق مستمر لانتهاز الفرص والاستفادة من القدرات الكامنة للمرأة ، فالاهتمام بالإمكانيات البشرية كمحور أساسي من محاور التنمية الاقتصادية لابد أن يأخذ في الاعتبار تحقيق الاستفادة من قدرات كل من الرجل والمرأة في عملية التنمية وبصورة متكافئة .([41])

ومن الطبيعي أن عمل المرأة هو حاجة للمجتمع وحاجة للأسرة في الوقت نفسه ، فمشاركتها في بناء الاقتصاد الوطني حاجة لا يمكن الاستغناء عنها في هذا العصر ، والإنسان المعاصر هو الثروة الحقيقية التي يتوقف عليها تطور المجتمع وتقدمه ، وبالتالي فمشاركة المرأة هي عملية إثراء ونمو لهذا الاقتصاد ، وفي الوقت نفسه فإن الأسرة المعاصرة وشروط الحياة الحديثة ومتطلباتها المادية تقتضي أن يساهم أكثر من عامل من الأسرة الواحدة في دخلها وسد احتياجاتها ، فضلاً عن أن عمل المرأة يساهم في استقلالها وتكوين شخصيتها ونضوج موقفها النفسي وتوازنه وتهيئة المناخ لها للمشاركة والإبداع وتصويب صنع القرار .([42])

ومن هنا ، فإن تمكين المرأة من الناحية الاقتصادية وخروجها إلى ميدان العمل في الوقت الراهن يلقي الكثير من التشجيع والتقدير ، وكذلك الاعتراف بقدراتها ومهاراتها وكفاءتها في أداء العمل وتحمل المسئولية ، وبالتالي فإن المشاركة الاقتصادية للمرأة أمر ضروري لعدة أسباب :

- الاستفادة من طاقات العقول النسائية ، والتي أصبحت قادرة على المساهمة الفاعلة في تيسير أسباب الحياة وتنويع أساليبها .
- حاجة المجتمع نفسه لعمل المرأة .
- سد حاجات بعض النساء لمواجهة متطلبات الحياة المعيشية ورفع المستوى المعيشي لأسرهن .([43])

وقد تمثلت دوافع خروج المرأة للعمل في ثلاث :

1- دوافع اقتصادية : وتتمثل في الحاجة الضرورية والأساسية لتغطية الحاجات المادية للأسرة ، وذلك لعدم قدرة الزوج في بعض الأحيان على تغطية كافية وشاملة لحاجات الأسرة المتزايدة باستمرار

2- دوافع شخصية : ترى الكثير من النساء أن الخروج للعمل يمكنها من تحقيق ذاتها ، وبالتالي يساهم في تغيير الوضع التقليدي الذي يضعها فيه المجتمع .

3- دوافع ثقافية : إن اتصال المرأة بزميلاتها في العمل يجعلهن في احتكاك دائم ومستمر ، وهو ما ساهم في تبادل الأفكار والثقافات والخبرات ، مما أدى إلى اكتساب مهارات جديدة ساعدتهن على مواجهة مصاعب الحياة .

4- دوافع اجتماعية وتمثلت في :

أ- لقد أحدث دخول المعدات الكهرومنزلية إلى البيوت فراغاً كبيراً لدى المرأة الماكثة في البيت ، مما حمسها ودفع بها للخروج إلى العمل .

ب- تعرض المرأة للطلاق أو وفاة الزوج يدفعها إلى الخروج للبحث عن العمل قصد التكيف مع ظروفها الاجتماعية والاقتصادية لإحداث استقرار مادي .([44])

ويعد دخول النساء إلى حقل ريادة الأعمال واحداً من أسس وركائز التمكين الاقتصادي للمرأة ، والذي يعد مؤشراً لأهداف التنمية العالمية المستدامة 2030 ، ويتمثل البعد المؤثر والحاكم في التمكين الاقتصادي للمرأة في اندماجها في التنمية ، والعمل على تعظيم قدراتها على فهم ذاتها وقدراتها ، وتغيير إدراكها لنفسها لتجعلها قادرة علي اتخاذ قراراتها ، إذ تعد قضية التمكين ذات أبعاد مجتمعية شاملة ، لا تهدف إلى تصحيح أوضاعها فحسب ، بل لابد أن تتم من خلال رؤية شاملة ، لا تركز على التشريعات فحسب ، ولكن علي تغيير قاعدة عريضة من النساء اللاتي لديهن وعي مرتفع بالتحديات والمعوقات التي تواجههن ، والذي يقتضي جهد مستمر ومنظم من مؤسسات المجتمع عامة والمؤسسات النسائية على وجه الخصوص .([45])

وتعتبر مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية ومضاعفة دورها في هذا المجال ضروري لتقوية حقوقها ، ويسمح لها ذلك بالتحكم في حياتها والتأثير على المجتمع ، فهي جزء مكمل لبناء مجتمعات تمتاز بالمساواة والعدالة الاجتماعية .

إن تمكين المرأة لكي تساهم إسهاماً كاملاً في الحياة الاقتصادية عبر كافة القطاعات وعلى جميع مستويات النشاط الاقتصادي هو شأن حيوي من أجل :

- بناء اقتصاديات قوية .
- الارتقاء بمستوى جودة حياة المرأة والرجل والأسر والمجتمعات .
- الدفع بعجلة الأنشطة التي تقوم بها قطاعات الأعمال والحث على بلوغ أهدافها .([46])

ومن هنا فإن اهداف التمكين الاقتصادي للمرأة تتمثل في :

- تعزيز تأثير النساء على عملية وضع السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية وتعزيز قدرات القيادة لدي النساء في مجال التنمية المحلية الاقتصادية .
- ضمان العدالة والمساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية للنساء في الميدان الاقتصادي
- تعزيز خيارات سبل الرزق وجعلها أكثر أماناً للنساء في الاقتصادات الرسمية وغير الرسمية
- تعزيز تنمية المؤسسات الخاصة بالنساء .

وقد تمثلت آليات التمكين الاقتصادي للمرأة في :

- بناء الوعي
- بناء القدرات
- بناء القاعدة المعرفية
- بناء الاتجاهات الواضحة المحددة .([47])

كما تمثلت مؤشرات التمكين الاقتصادي في :

- الاعتماد علي الذات
- اتخاذ القرار الاقتصادي
- الوعي الاقتصادي
- حصول المرأة علي الموارد الاقتصادية والتحكم فيها
- الاستقلال والأمان الاقتصادي
- إدراك أهمية التمكين .([48])

التمكين السياسي للمرأة :

يعتبر التمكين السياسي عملية معقدة تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهياكل مؤسساتية وقانونية ، بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع وفي المشاركة السياسية تحديداً ، وليس القصد من التمكين المشاركة في النظم القائمة كما هي عليه ، بل العمل الحثيث لتغييرها واستبدالها بنظم إنسانية تسمح بمشاركة الغالبية في الشأن العام.([49])

في ظل التحولات الدولية التي يعرفها العالم على جميع الأصعدة الاقتصادية والثقافية والسياسية ، يمكن التأكيد على الأدوار الجديدة التي أصبحت تؤديها المرأة في تطوير بناء وتنمية المجتمع المحلي المعاصر .

فمن المؤكد أن المرأة لعبت دوراً مهماً ومحورياً على مدى سنوات المشاركة السياسية، أثبتت من خلاله حقها في المشاركة كفرد أساسي وفعال داخل الحياة السياسية في تعزيز الديمقراطية ، فقد شهدت مجتمعات العالم تطوراً في كافة المجالات خلال السنوات الماضية ، حيث واجهت المرأة أشكالاً مختلفة من التمييز والاستغلال والتهميش والاستبعاد الاجتماعي خلال مراحل تاريخها.([50])

وقد لاقت قضية المشاركة السياسية للمرأة العربية اهتماماً كبيراً منذ السنوات العشر الماضية من المهتمين وخاصة بواقع المرأة المصرية ، وأهمية الدور الذي تلعبه في كافة الأنشطة والمشاركات المجتمعية ، مؤكدين بأن للمرأة دوراً سياسياً حتمياً وفاعلاً في تنمية المجتمع .

ومن ثم فإن مشاركة المرأة في الحياة السياسية مرتبطة بظروف المجتمع الذي تعيش فيه ، وتتوقف درجة هذه الشراكة على مقدار ما يتمتع به المجتمع من ديمقراطية وحرية وعدالة اجتماعية من الناحية السياسية ، وعلى ما يمنحه المجتمع من حريات اجتماعية وتماثل ثقافي للمرأة وتقليل الفجوة بين الجنسين في الموارد الاجتماعية والاقتصادية والمواقف السياسية .([51])

ويعتبر إدماج النوع الاجتماعي في السياسة ومشاركة النساء فيها هي شروط مسبقة للتطور الديمقراطي والتي تسهم في الحكم الرشيد ، والأحزاب السياسية هي أهم المؤسسات التي تؤثر في المشاركة السياسية للمرأة ، فهي مسئولة في معظم الدول عن تجنيد المرشحين ، وتقرر القضايا التي ستوضع في الأجندات السياسية .([52])

وتعتبر المرأة مواطنة كاملة المواطنة ، ويترتب لها بموجب ذلك عديد من الحقوق ، كما يترتب عليها عديد من الواجبات حسب الدستور ومعايير الدولة الحديثة ، فالمواطنة تبنى على مفهومين يشكلان قيمتين أساسيتين وهما المساواة والمشاركة ، ويعتبر من لا يمتلكها ناقص المواطنة ، وعلى ذلك فللمرأة عندما يعترف بمواطنتها الحقوق والواجبات نفسها التي للرجل في مختلف جوانب حياة المجتمع ونشاطاته وممارساته ، ولها حقوق سياسية صريحة منها الحق بالترشيح ، كما لها الحق في عضوية الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وتأسيسها ، وفي المشاركة في الإضراب والحق في الرواتب المتساوية مع الرجل في العمل نفسه ، وهكذا للمرأة الحقوق السياسية وغير السياسية التي للرجل .([53])

إن وصول المرأة للمناصب القيادية له أهمية بالغة من أجل تمثيل اهتمامات المواطنين المهمشين الآخرين والمساعدة في تحسين صنع السياسات والحكم ، حيث أن

وصول المرأة للمناصب القيادية ساعد على إعطاء أولوية لبعض القضايا التي تؤثر على حياة النساء الأخريات مثل التعليم والصحة وغيرها من قضايا جودة الحياة ، ومن هنا فالمشاركة السياسية للمرأة لها آثار إيجابية وديمقراطية عميقة على المجتمعات والهيئات التشريعية والأحزاب السياسية وحياة المواطنين .([54])

ويعتبر النهوض بالمرأة وتحسين مكانتها في المجتمع في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والصحية والتعليمية هو أساس تحقيق التنمية المستدامة وأساس النهوض بالمجتمع ، فلا معنى للقول الشائع " المرأة نصف المجتمع " دون تطبيق لهذا الشعار في الواقع والعمل على تمكينها سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً .

وتعد المرأة عضواً فاعلاً وهاماً يمكن أن تسهم في تحقيق الكثير من أهداف التنمية من خلال تفعيل دورها في خدمة وتنمية المجتمع ، ويتأتى ذلك من خلال إتاحة الفرصة لها وتمكينها من القيام بالأدوار المنوطة بها ، وتفعيل مشاركتها للاستفادة من الطاقات الكامنة التي يمكن استثمارها ، ولهذا وجب توفير الفرص والآليات التي تحقق العدالة والمساواة الاجتماعية في تناول القضايا والمشاركة المجتمعية بين نصفي المجتمع من خلال تفعيل دور المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية .([55])

حيث أن مفهوم المساواة يعود تاريخه إلى القرن التاسع عشر والذي يشير في الأصل إلى حقوق الأفراد وكرامتهم ، وبمرور الوقت أصبحت المساواة تعامل على أنها اتفاقية يتم بموجبها تخصيص نفس القيمة للمكونات المختلفة للمجتمع المتنوع من حيث الجنس والطبقة الاجتماعية والثقافة والعرق واعتبارات أخرى ، كما أن المساواة بين الجنسين غاية أساسية ومبدأ رئيسي لكل دولة من أجل تحقيق الديمقراطية .([56])

وفي إطار التركيز العالمي على قضية الحريات وأهميتها في توفير الحقوق للمواطنين وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرارات والتعبير عن مطالبهم والسعي الدائم لتعزيز المشاركة وتدعيم الديمقراطية ، ولما كانت المرأة هي نصف القوى البشرية في المجتمع ، فقد أصبحت مشاركتها ومساهمتها كشريك كامل وضروري لا يمكن التغاضي عنه في كافة القطاعات ، حيث يقاس تقدم المجتمعات بمدى مشاركتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، حيث يعد تمكين المرأة من المشاركة السياسية ومشاركتها في صنع القرار علامة ومؤشر من مؤشرات تقدم المجتمعات وانتشار الأمية .([57])

إن إسهام المرأة في صناعة القرار ليست عملية اجتماعية أو اقتصادية فحسب ، بقدر ما هي جزء من متطلبات تنمية العنصر البشري ، بما فيه الجانب المعنوي والنفسي لها ، ليعكس مدي التطور النوعي الذي أحرزته المرأة في مجالات شتى ، وأن دخولها الحياة

السياسية ومطالبتها بحقوقها عن طريق الفرص المتكافئة في الترشيح والتصويت والانتخاب والتمثيل النيابي والمطالب السياسية ،فضلاً عن دورها في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لكي تكون عضواً فاعلاً ذا مشاركة إيجابية في عملية تنمية المجتمع .([58])

وتشير بعض الدراسات إلى أن زيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار والمراكز القيادية يؤدي إلى انخفاض معدل الفساد ، وإلى تراجع مقدار الرشوة والمحسوبيات والتخفيف من قبول الهدايا ، وترسيخ قيم النزاهة الوطنية في نفوس الأجيال ، وتعزيز منظومة استراتيجية مكافحة الفساد ، فالنساء المسئولات يعرفن حقوقهن وواجباتهن وكيفية المطالبة بها والدفاع عنها .([59])

وتعتبر مشاركة المرأة في الحياة السياسية من التغيرات المهمة التي حدثت على واقع المرأة ، حيث أن الواقع السياسي لا ينطوي فقط على المشاركة في مختلف جوانب الحياة السياسية ، وإنما أيضاً في صنع القرار السياسي المرتبط بالقضايا المجتمعية العامة والقضايا الخاصة بمصالح الفئات الاجتماعية المختلفة ومن ضمنها المرأة ، فضلاً عن أن المجال السياسي يعتبر الأهم بسبب ارتباطه بالأبعاد الأخرى التعليمية والصحية والاقتصادية ، وتأثيراته المباشرة في التنمية بشكل عام .([60])

ويمكن تحسين نسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي الانتخابات من خلال تهيئة مناخ ثقافي عام يدعم ويساند المرأة ، وكذلك توعية المرأة سياسياً وإعطائها الثقة بالنفس وإكسابها المهارات المطلوبة وكذلك تحديد مقاعد أو نسبة للمرأة في المجالس النيابية ، وتبني برامج لتمكين المرأة تركز على قدرات المرأة الذاتية وإكسابها بعض المهارات الأساسية ، مما يؤثر على زيادة ونجاح مشاركة المرأة.([61])

ومن هنا فإن مؤشرات التمكين السياسي للمرأة تمثلت في :

- مشاركة المرأة في المجالس التشريعية على المستويات المحلية والمركزية .
- مشاركة المرأة في الأحزاب والنقابات والمنظمات غير الحكومية .
- زيادة نسبة السيدات الحائزات على بطاقات انتخابية ونسبة مساهمتهن في التصويت .
- زيادة فرص المساعدة والدعم الفني للمشاركة السياسية من جانب المرأة .
- تنظيم مشاركة النساء في اختيار وصياغة السياسات العامة والقطاعية ووضع الموازنات وتوزيع اعتمادها ومراقبتها .([62])

مما سبق يتضح أن هناك علاقة تأثير متبادل بين المجال الاقتصادي والاجتماعي وتمثيل المرأة في المجال السياسي ، فالتقدم في قضية تمكين المرأة مرتبط بالسياسات

العامة في مجال التعليم والصحة والعمل والقوانين المتعلقة بالأسرة ، كما أن نسبة تمثيل المرأة في مؤسسات صنع القرار كان لها أثر في تبني سياسات تدعم المساواة النوعية وتعزز الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة .([63])

أبعاد التمكين :

1- البعد المعرفي : ويتضمن فهم طبيعة العوامل والظروف المسببة لتبعية النساء ويسعي إلى فهم السيطرة الذكورية على الإناث متضمناً الجانب الجنسي والإيذاء البدني ، ويعد فهم ومعرفة الحقوق الإنسانية بؤرة اهتمامه .

2- البعد الثقافي : هو تمكين المرأة من الارتقاء إلى مستوى التحديات والاستفادة من الفرص الجديدة والمفيدة مع ضرورة فهم الثقافة الإسلامية واستيعابها والالتزام بثوابتها .

3- البعد الاجتماعي : هو تمكين المرأة من دورها في المجتمع بما يؤثر في حركة الحياة في مجتمعها تأثيراً بالغاً ، فيدفع به إلى مزيد من التقدم والرقي وملاحقة الركب الحضاري على مستوى المجتمعات والعالم أجمع .

4- البعد النفسي : يتضمن فكرة أن النساء يستطعن العمل على تحسين واقعهن الفردي والمجتمعي اللاتي يعشن فيه .

5- البعد السياسي: ينطلق من فكرة إمكانات النساء في التحليل والتنظيم والحراك نحو التغيير الاجتماعي .([64])

6- البعد الاقتصادي : يتضمن إمكانية مشاركة النساء في الأنشطة المولدة للدخل ، والتي من خلالها يستطعن أن يحصلن على دخول مستقلة ، ويدعو إلى ضرورة حصولهن على المصادر الإنتاجية والتحكم فيها، ويعني تمكين المرأة من الأنشطة الاقتصادية والإقرار بالقيمة الاقتصادية للأعمال المنزلية والأعمال التي ليس لها أجر التي تقوم بها المرأة ، وحقها التام في التمليك وتمتعها بأهلية مالية مستقلة

7- البعد التنموي : هو تمكين المرأة من تحقيق الاستفادة من قدراتها البشرية كمحور أساسي من محاور التنمية الاقتصادية من خلال مشاركتها باتخاذ القرارات الخاصة بالحياة الفردية والحياة الاجتماعية وإزالة العوائق بكافة أشكالها .([65])

- **معطيات عملية التمكين :**

1-الموارد :كالعمل والتعليم .

2-العامل البشري : والمتمثل في المرأة (محور عملية التمكين) .

3-النتائج أو الإنجازات : التي تتمثل في المكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تجنيها المرأة .([66])

- **معايير قياس تمكين المرأة :**

هناك خمس معايير تمثلت في :

1- المشاركة الاقتصادية : عدد النساء في القوة العاملة وما تتقاضاه من أجر نظير العمل الذي يقوم به الرجال.
2- الفرص الاقتصادية : الفرص التي تتاح للمرأة عند دخولها سوق العمل للحصول على إجازة الأمومة أو رعاية الطفل .
3- التمكين السياسي : مشاركة النساء في صنع القرار .
4- الالتحاق بالتعليم : معدل التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي والثانوي والجامعي .
5- الصحة والرفاهية : نوعية الرعاية المتاحة للنساء بالنسبة للصحة الإنجابية .([67])

- **أساليب تمكين المرأة :**

1- إنشاء الآليات اللازمة لتحقيق المشاركة المتكافئة .
2- نشر الوعي بحقوق المرأة وجدارتها .
3- تدعيم المرأة اقتصادياً للوصول إلى سوق العمل على قدم المساواة مع الرجل .
4- التمكين عن طريق القوانين والأنظمة والتدابير .
5- تحسين العلاقات بين الجنسين يضمن تحقيق فرص متكافئة للجنسين في الحياة العامة ، وادماج المرأة بشكل تام في الحياة المجتمعية .([68])

نتائج وتوصيات الدراسة :

أولاً: نتائج الدراسة

1- توصلت الدراسة أن من مظاهر تمكين المرأة التمكين الاجتماعي ، والذي ظهر من خلال شخصية الست " أمينة" ، حيث رسخت حياتها لتنشئة أبنائها تنشئة سليمة والاهتمام بالملبس والمأكل ، فهي بمثابة العمود الفقري للأسرة والأساس الذي تبنى عليه، أما بالنسبة لتمكينها في المجتمع ،فلم تتمكن الأم من المشاركة في أمور المجتمع أو العمل على تقدمه وتطوره، وإنما اقتصر على مجرد المشاركة بالحديث فقط عن أموره السياسية وتقلبات أحواله، كما يمكن القول أن تمكينها على مستوى المجتمع تمثل في تنشئة جيلها والذين استطاعوا فيما بعد وخاصة أولادها

الذكور من التأثير في المجتمع مثل ابنها "فهمي"، إذاً دورها أو تمكينها على مستوى المجتمع كان من خلال أبنائها.

2- أيضاً من مظاهر التمكين ، التمكين الثقافة ، فلم يعد هناك تلك النظرة البدائية للبنات وأنها مقصورة على البيت والزواج وتربية الأبناء وقد وصلت هذه الثقافة إلى بيت السيد نفسه.

3- التمكين الاقتصادي للمرأة ، حيث تطرقت الرواية إلى عمل المرأة وأهميته في بناء شخصيتها ومستقبلها وتحقيق الاستقلال المادي عن عالم الرجل وتحقيق الذات .

4- أما عن نماذج المرأة التي عرضتها الرواية فقد تطرقت إلى :

1- نموذج الأم:

- **نموذج الأم "أمينة"**

كانت في جميع الأحوال الزوجة المحبة المطيعة المستسلمة، كانت وسيلتها في مقاومة متاعبها التسليم بها كقضاء نافذ لا تملك حياله شيئاً،

- **نموذج الأم "أم ياسين"**

"أم ياسين" نموذج للأم التي لا تطيق التقيد والخضوع لسلطة أي شخص، فقد تزوجها "السيد أحمد عبدالجواد" أشهراً، ولكنها دائماً كانت شديدة المقاومة لإرادته رافضة لتسلطه عليها، محبة للحرية والانطلاق دون شرط، فطلقها "السيد" وأقسم فيما بينه وبين نفسه ألا يضمهما رباط إلى الأبد.

2- نموذج المرأة الساقطة

1- أم مريم

لقد كانت "أم مريم" نموذجاً للمرأة غير الوفية، فلم يمض على وفاة زوجها شهراً، وكانت في دكان "السيد أحمد " لابتضاع لوازم البيت، والحقيقة أنه كان ينتظر هذه الزيارة التي نفست عن آماله وأحلامه، فلاقت المرأة منه عاشقاً متحررا

2- زبيدة

جوادة مفتونة بالمظاهر التي تحرق المال حرقاً، عرفت بولعها بالشراب والمخدرات وخاصة الكوكايين، لها مهارة عالية في ابتزاز الأموال، وقد صرفت كل غال وثمين مقابل الكوكايين حتى أفلست، وانتهى بها العمر والكوكايين إلى اعتبارها واحدة من الشحاذات.

3- زنوبة

بنت أخت زبيدة، لها الكثير من النزوات والمغامرات

4- جليلة العالمة

هي عالمة عشقها " السيد أحمد عبدالجواد" دهراً، حتى فصل بينهما الشبع، واستمرا على مودة متبادلة على البعد، وهي امرأة تنشد الأغاني وتعاقر الشراب جهاراً.

من هنا فقد ظهرت المرأة الساقطة في الرواية في صورة مسطحة لا يوجد بينهن اختلاف جوهري، حيث أنهن لسن أكثر من ساقطات يلفتن الأنظار إليهن، يختلفن في صورهن من الصغيرة إلى الوسط إلى العجوز.

3- نموذج المرأة المثقفة:

تضمنت الثلاثية فتاتين اعتبرا نموذجاً للتحضر والثقافة:

أ- علوية صبري

نموذجاً مشرفاً للفتاة المثقفة التي أقبلت على العلم والتحقت بكلية الآداب قسم الاجتماع على خلاف معظم النساء في ذلك الوقت اللاتي يفضلن الزواج والمكوث في البيت، حريصة على الإلمام بالمواد الدراسية بشكل جيد سواء العربية منها أم الانجليزية.

ب- **سوسن حماد**

مثال ونموذج يحتذى به للفتاة المثقفة المستنيرة العاملة في الرواية، حيث امتازت بمثابرتها على العمل، لقد كانت محور التحرير في مجلة الإنسان الجديد ومركز نشاطه، بيد أنها كانت تعمل أكثر مما يستوجبه تحرير المجلة، عاشقة للقراءة والكتابة، وامتازت بالذكاء وقوة الشخصية.

5- أكدت الرواية أن العادات والتقاليد والمعتقدات من أهم المتغيرات الاجتماعية التي ارتبطت بتمكين المرأة في الاسرة والمجتمع .
6- كما أكدت الثلاثية على أن السلطة الذكورية والصراع الطبقي والتعليم والعمل والتكنولوجيا من أهم المتغيرات الثقافية التي ارتبطت بتمكين المرأة في الأسرة والمجتمع .

ثانياً: التوصيات

1) توصي الدراسة بزيادة الاهتمام بالأبحاث الخاصة بميدان علم اجتماع الأدب، نظراٍ لقلة الأبحاث المتعلقة بها، حيث تقع أغلب الدراسات في ميدان اللغة العربية، وذلك لاعتبار علم اجتماع الأدب من العلوم البينية والتي تقع ما بين علم الأدب والاجتماع.

2) كما توصي الدراسة بإجراء العديد من الدراسات والبحوث المتعلقة بالمرأة وحقوقها في الأسرة والمجتمع.

3) إجراء العديد من الدراسات المتعلقة بضرورة مساواة المرأة بالرجل، وأهمية تمكين المرأة على مستوى الأسرة والمجتمع.

الاهتمام بنموذج المرأة المثقفة كوسيلة للارتقاء بالمجتمع والسير به نحو الأمام

الخاتمة

يتضح مما سبق الدور الفعال للمرأة سواء في محيط أسرتها أو محيط مجتمعها، ووجود عدد من المتغيرات التي أثرت وبشكل مباشر في مدى تمكينها على المستويين الخاص والعام، ووضوح قدرة الأدب على تجسيد تلك المتغيرات، حيث اهتم الأدباء بتناول تلك المتغيرات وتنوعها من مجتمع لآخر حسب الثقافة السائدة في كل مجتمع، وخاصة ما جاء في ثلاثية نجيب محفوظ.

قائمة المراجع :

(1) محي الدين أحمد حسين ، 1983: دراسات في شخصية المرأة المصرية ، دار المعارف ، القاهرة ، ص1

(2) تماضر حسون ، 1999 : عمل المرأة وأمن الأسرة في الوطن العربي ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، السعودية ، العدد 12 ، المجلد 6 ، ص 12

(3) عصام خوري وآخرون ، 2006 : تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية : الواقع والآفاق ، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سوريا ، العدد 2 المجلد 8 ، ص 4

(4) عبدالهادي أحمد الجوهري ، علي عبدالرازق إبراهيم ، 2002: المدخل إلى المناهج وتصميم البحوث الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ص 232

(5) بوب ماتيورز ، ليز روس، 2001 : الدليل العلمي لمناهج البحث في العلوم الاجتماعية ، ترجمة : محمد الجوهري ، المركز القومي الحديث ، الإسكندرية ، ص 128

(6) أحمد غنيمي مهناوي ، 2018 : الأبعاد التربوية لتمكين المرأة المصرية ، مجلة المعرفة التربوية ، العدد 11 ، المجلد 6 ، ص 67

(7) فيصل المناور،2017 : تمكين المرأة العربية في المجال التنموي ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 133 ، مجلد 15 ، ص 10

(8) نهى محمد أمجد نافع ، 2004 : المرأة والسياسة في مصر ، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، ص 29

(9) سلوى عثمان الصديقى ، 2012 : الأسرة والسكان من منظور اجتماعي وديني ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ص 15

(10) نبيل حليلو ، 2013: الأسرة وعوامل نجاحها ، الملتقي الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة ، جامعة قاصدي مرباح ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، الجزائر ، ص 2

(11) إحسان محمد حسن ، 1999: موسوعة علم الاجتماع ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ص 555

(12) عهود جبار عبيرة ، 2017 : المجتمع الذكوري وانعكاسه علي دور المرأة التنموي ، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا ، بغداد ، ص 115

(13) جوديت تالكر ومارجريت مريوذر، 2007 : النساء والنوع في الشرق الأوسط الحديث " فصول في التاريخ الاجتماعي " ، ترجمة : أحمد علي بدوي ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ص 9

(14) عثمان واصل ، 2011 : النظرية النسوية وإشكالية المصطلح ، المجلس الأعلى للغة العربية ، العدد 26 ، ص ص 39 ، 40

(15) Judith Evans ,1996 : Feminist theory today , sage publication , London , p 14

(16)فاتن أحمد علي ، 2002: عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة المرأة ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، القاهرة ، ص 44

(17)أماني زاهر ، 2010: تأنيث الفقر " دراسة في أهم قضايا المرأة ومشكلاتها " ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ص 24

(18)جوديت تالكر ومارجريت مريوذر : مرجع سابق ، ص 141

(19)أحمد صبرة ، 2018 : الدراسات النسوية :أصول نظرية ، مجلة سياقات اللغة ، العدد 2 ، المجلد 3 ، ص 10

(20)أحمد زايد وآخرون ، 2006 : المرأة وقضايا المجتمع ، مطبوعات مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية ، القاهرة ، ص ص 48 ، 49

(21)منال لطفي ، 2016 : الديمقراطية والنظرية النسوية من استهلاك المعرفة إلى إنتاجها ، مجلة الديمقراطية ، العدد 62 ، المجلد 16 ، ص 160

(22)دلال بحري ، 2014: النظرية النسوية في التنمية ، مجلة الفكر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، العدد 11 ، ص 72

(23)أسامة محمود فراج ،2007، معوقات المشاركة السياسية للمرأة المتحررة من الأمية، المؤتمر السنوي الرابع " محو أمية المرأة العربية حلول ومشكلات"، جامعة عين شمس ، ص 178

(24)عهود جبار عبيرة ، مرجع سابق ، ص 113

(25)اسماعيل سراج الدين ، 2008، حقوق المرأة ، " خطوات نحو تحقيق الإصلاح" ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ص 26

(26)السنوسي محمد السنوسي ، 2019 : تفعيل دور المرأة " رؤية إسلامية " ، مجلة الوعي الإسلامي ، العدد 648 ، ص 24

(27)نمر ذكي شلبي عبدالله ، 2021 : التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة بالقطاع التعليمي ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، العدد 53 ، المجلد 2 ، ص 392

(28)أحمد غنيمي مهناوي، مرجع سابق ، ص 76

(29)شيماء ذو الفقار ، 2019 : توظيف منظمات المجتمع المدني والمجلس القومي للمرأة لمواقع التواصل الاجتماعي في تمكين المرأة المصرية ، المجلة العربية لبحوث الإذاعة والتليفزيون ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، العدد 17 ، ص 2
(30)حنان مكرم فرج ، 2007، تمكين المرأة التي تعول للمشاركة في التنمية الريفية في بعض محافظات الجيزة، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة، جامعة عين شمس ، ص 67
(31)أمل علي المخزومي ، 2015 : دور المرأة في دفع عجلة التنمية والتقدم نحو الأمام ، مركز جيل البحث العلمي ، أعمال المؤتمر الدولي السابع " المرأة والسلم الأهلي " ، ص 183
(32)هيام حمدي صابر زهران ، 2015 : واقع آليات الخدمة الاجتماعية وتمكين المرأة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ص 191
(33) محمد سيد فهمي ، 2012، مشاركة المرأة في مجتمعات العالم الثالث ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، ص 338
(34)عبدالمعطي أبو زيد ، غادة حلمي أحمد ، 2020، المرأة المصرية (2014- 2019) التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة في مصر ، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة ، ص 71
(35)نجود رجب الزهراني ، 2017 : التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة وأثره على المستوى المعيشي : دراسة وصفية على عينة من النساء السعوديات المنتجات لمشاريع صغيرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الملك عبدالعزيز ، السعودية ، ص 37
(36)شهيناز كشرود ، 2019 : التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية : حق إنساني ورهان تنموي ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، الجزائر ، العدد 1 ، المجلد 8 ، ص 497
(37)أحمد عبد الصبور الدلجاوي ، 2019 : التمكين الاقتصادي للمرأة الإماراتية " الواقع واستشراف المستقبل " ، مجلة جامعة الشارقة ، العدد 1 ، المجلد 17 ، ص 17
(38) مها عزت أبو راية ، 2018 : الأبعاد السسيوثقافية لريادة الأعمال والتمكين الاقتصادي للمرأة : دراسة لاتجاهات عينة من رائدات الأعمال في المجتمع الإماراتي ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بنها ، العدد 50 ، المجلد 3 ، ص ص 58 ، 59
(39)أحمد غنيمي مهناوي ، مرجع سابق ، ص 72
(40)أحمد عبدالصبور الدلجاوي ، مرجع سابق ، ص 171
(41)حسين العودات ، 2006، واقع المرأة العربية: دار الرحبة للنشر والتوزيع،سوريا، ص 126
(42)عبدالرحمن بن سالم الطريف ، 2018 : الانعكاسات الاجتماعية لعمل المرأة على الأسرة في المجتمع السعودي : دراسة ميدانية في مدينة الرياض ، مجلة كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، المجلد 46 ، ص ص 144، 145

(43)سمير بن موسى ، 2015، صراع الدور وعلاقته بالضغوط لدى المرأة العاملة ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي ، الجزائر، العدد 4، ص ص 158 ، 159
(44)مها عزت أبو راية ، 2018 : الأبعاد السسيوثقافية لريادة الأعمال والتمكين الاقتصادي للمرأة : دراسة لاتجاهات عينة من رائدات الأعمال في المجتمع الإماراتي ، مجلة كلية الآدب ، جامعة بنها ، العدد 50 ، المجلد 3 ، ص 39
(45)أحمد وجيه فتحي أحمد ، 2020 : سبل تمكين المرأة المعاقة في ظل مجتمع العدالة الاجتماعية ، المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة ، العدد 14 ، ص 748
(46)تمام جميل عمر ، 2014: فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ،فلسطين ، ص 16
(47)نجود رجب الزهراني ، مرجع سابق ، ص 36
(48)محمود محمد فرج حسانين ، 2019 : التمكين السياسي للمرأة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ص 14
(49)ثروت علي علي الديب ، 2015 : المشاركة السياسية للمرأة المصرية في ظل ثورة 25 يناير :دراسة ميدانية ،جامعة كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، المجلد 43 ، ص 15
(50)ثروت علي علي الديب ، المرجع السابق مباشرة، ص 16
(51)محمود محمد فرج حسانين ، مرجع سابق ، ص 52
(52)حسين العودات ، مرجع سابق ، ص 107
(53) Kenneth Wollack , 2010 : Women as agent of change : Advancing the role of womenin politics and civil society , National Democratic institute , P1
(54)هيام حمدي صابر زهران ، مرجع سابق ، ص ص 221 ، 222
(55)Sonia Montano ,2007 : women's contribution to equality in Latin American and the Caribbean , The Latin American and Caribbean Demographic center , United Nation , P 14
(56)نعمة أبو العينين ذكي ، 2006 : دور أمانة المرأة بالأحزاب السياسية في تمكينها من المشاركة السياسية : من منظور طريقة تنظيم المجتمع ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ص 10
(57)محمد وليد صالح ، 2005: العلاقات العامة والتمكين السياسي للمرأة ، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان ، ص 33
(58)جنان الخوري ، 2015 : دور المرأة في مكافحة الفساد ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، العدد 395 ، المجلد 34 ، ص 100
(59)اسماعيل سراج الدين ، مرجع سابق ، ص 27
(60)هيام حمدي صابر زهران ، مرجع سابق ، ص 224

(61)حنان مكرم فرج ، مرجع سابق ، ص 61
(62)محمود محمد فرج حسانين ، مرجع سابق ، ص 25
(63)حنان مكرم فرج ، مرجع سابق ، ص ص 66 ، 67
(64)انتصار صالح أحمد الحلبي ، 2020 : تمكين المرأة السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030 وانعكاسه على الاستقرار الأسري ، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع ، كلية الإمارات للعلوم التربوية ، العدد 48 ، ص 344
(65)إحسان محمد حفظي ، 2017 : دور المجتمع المدني في تمكين المرأة ، مجلة كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، العدد 60 ، ص 293
(66)فتيحة قرينعي ، 2015 : دور تعليم المرأة في دعم الاقتصاد القائم على المعرفة ، مجلة التراث ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، العدد 18 ، ص 39
(67)فتيحة قرينعي ، المرجع السابق مباشرة، ص 40
(68)فتيحة قرينعي ، المرجع السابق مباشرة، ص 41